الاقتصاد الرقمي:

إن للاقتصاد الرقمي جذور عميقة تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قدّم العالم الاقتصادي "فرانك نايت" أول دراسة له عن اقتصاد المعلومات ، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي مارشال دراسته بعنوان نظرية اقتصادية للتنظيم والمعلومات ،بيد إن العالم "**ماكلوب**" تصدر الموقع الريادي بتحليله لاقتصاد نظام براءات الاختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير التقني ثم جاءت دراسته الثانية صناعة وتوزيع المعرفة في الولايات المتحدة في عام 1958، لتنسف كل هياكل الاقتصادات التقليدية في الفضـاء الرقمي cyber space ، لتتحقق نبوءة العالم الاقتصادي ديريك برايس بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسيجه بتأثير التقنية مع الزمن.

وفي عام 1977 أدخل العالم "ستيكلر" المعلومات متغيراً متميزاً في الصياغات التحليلية الاقتصادية، وفي عام 1989 اقترح العالم الاقتصادي "كيبرج" علم المعلومات التنموي، الذي عرفه بأنه: **(العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية)**، وقد ارتكز هذا العلم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية ، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج ،ومن ثم يقود ذلك إلى تطور الاقتصاد الكلي ، لذا اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خياراً استراتيجيا

لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات.

لقد انعكست تطورات تقنية المعلومات والاتصالات على تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملاً أساسيا في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة بشكل رقمي في الحواسيب، ضمن قواعد المعرفة، وان ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً جاء انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وأفلام ورسومات، فضلاً عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية، مما يجعلها بلا ريب أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية.

نستنتج مما ورد آنفا أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات، لم يكن ظاهرة جديدة، بل ظهر على الواقع العملي مذ عام 1921، وان الطبيعة الاقتصادية للمعلومات تعدّ بداية انطلاق تفكير الرواد الاقتصاديين في هذا المجال، كما أن بروز قطاع المعلومات كقطاع رابع يضاف إلى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات، سيعمل على تخفيف مشكلة الندرة للموارد، لأن أذواق المستهلكين لا تبقى ثابتة، وإنما ستتغير بتغير التقنية مع الزمن.

مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي:

تعددت التسميات للاقتصاد الجديد المنطلقة من الثورة الرقمية، ومنها الاقتصاد الرقمي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد المعرفة، والاقتصاد الكمبيوتري، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الحضور الفوري للزمن بين أجزاء العالم وقطاعاته وأفراده من دون حواجز ولا رقابة، لذا ان الإنترنت قد أدى دوراً رابطاً بين الأجهزة المصرفية العالمية وأسواق المال وباقي الدوائر الاقتصادية، فالاقتصاد الرقمي يعرّف على انه الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة، كما يعرّف بانه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسة الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في احداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، هذا وان اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال.

لتصبح المعرفة هي العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة لتتفوق في ذلك على باقي العوامل الأخرى، كالأرض ورأس المال والعمل التي استنفدت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة والصناعة، ويختلف الاقتصاد الرقمي الجديد عن الاقتصاد التقليدي بالنقاط الأتية:

1 – يعتمد الاقتصاد الرقمي على المعلومات والترابط الفوري في القطاعات الاقتصادية كافة.

2 – يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة.

3 –لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في الاقتصاد التقليدي.

4–إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفره، تزداد معرفتها بالاستهلاك والممارسة والنشر، فيما ان الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد ندرة، لأن الموارد تستنفد بالاستهلاك.

5–أن الاقتصاد الرقمي أوجد المصارف الافتراضية التي تعمل على مدار الساعة، وهذا ما لا يوفره الاقتصاد التقليدي.

6–إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.

7–إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستعملون الرموز والبرامج، أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي.

8–تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانياً، مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.

9–يشمل قطاع المعرفة كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، وهذا يتضمن الأنشطة

المعلوماتية والمخرجات الخاصة بقطاع الخدمات التقليدي وقطاعي الصناعة والزراعة.

إن امتلاك التقنية الجديدة لم يعد ترفاً أو رفاهية علمية، وإنما صار عنصراً اساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعنصراً حاسماً في تحديد القدرات التنافسية للدول ولكي ترتقي الدول إلى صرح الاقتصاد الرقمي، لابد أن توافر المقومات التالية:

1- إعادة هيكلة الإنفاق العام: أي زيادة نسبة ما يخصص من إنفاق للاقتصاد الرقمي وإيلاء أهمية كبيرة لتوسيع مراكز البحث والتطوير في المجال التقني.

2- توسيع خطوط الهاتف وشبكات الإنترنت، فالاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يشيّد دون الإنترنت على نطاق واسع، وبتكاليف منخفضة، فقد أقدمت بعض الدول العربية على تقديم خدمة الإنترنت مجاناً، كما في مصر(القاهرة) وبعض المناطق في العاصمتين الأردنية والتونسية.

3- يعد رأس المال الفكري من المقومات الأساسية المهمة لبناء الاقتصاد الرقمي، ومن ثم نمو الوحدة الاقتصادية وديمومتها، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى العاملين، زادت قدراتهم العقلية والإبداعية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية، ودليلاً واضحاً على العنصر غير الملموس لقيمة التقنية المتقدمة ليفوق على القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل مايكروسوفت، هي جزء صغير جدا من تمويل السوق الخاص بها، والفرق هو في رأس مالها الفكري.

4- تشجيع الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات لتسريع التنمية الاقتصادية والاستفادة من الخبرات الأجنبية، وان حوالي (80%) من هذا الاستثمار يتركز في الدول المتقدمة، و(20%) في باقي دول العالم الأخرى، وان نصيب الدول العربية منه حوالي (2%)

5- تشجيع التجارة والصيرفة الإلكترونية، لأنهما يعدان من أبرز دعائم الاقتصاد الرقمي